



Ways to promote a culture of citizenship in post-political Iraq

Ahmed Saddam Idam*

Al-Nahrain University - College of College of Law.

Article info.

Article history:

- Received 31 Mar 2019
- Accepted 11 Apr 2019
- Available online 5 May 2019

Keywords:

- citizenship
- societies
- Iraq
- political system

Abstract: The promotion of a culture of citizenship - which reveals one of its meanings as embracing the members of society irrespective of religion, sect, ideology or nationalism - and embraces them in one common crucible - is one of the basic tasks of societies and political systems. Because their availability in any country indicates the extent and high level of social integration among its components, in the sense that the value of citizenship is the standard and the prominent feature that distinguishes this country from that. Societies that are divided and socially divided do not have the spirit of recognition of the other and hence lack of citizenship. The political system, which does not seek to assimilate the various groups and organize them in political and legal frameworks based on the rule of law and full political participation under the state of institutions and the recognition of civil, political and economic rights, Is also working to weaken the culture of citizenship.

When talking about citizenship in the Iraqi situation, we find that it has been cracked by several reasons, some of them due to the policies of marginalization and marginalization adopted by the former political system towards society and thus created a culture of subjugation is unable to accommodate the colors of the community spectrum within the framework of the common homeland, The events of 9/4/2003 and the accompanying challenges have been obstacles to enhancing the culture of citizenship in post-political Iraq.

* **Corresponding Author:** Ahmed Saddam Idam , **E-Mail:** , **Tel:** , **Affiliation:** Al-Nahrain University - College of College of Law

سبل تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي

احمد صدام ايدام
كلية الحقوق- جامعة النهرين

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 31/اذار/2019
- القبول : 11/نيسان/2019
- النشر المباشر : 5/5/2019

الكلمات المفتاحية :

- المواطنة
- المجتمعات
- العراق
- النظام السياسي

الخلاصة : إنَّ تعزيز ثقافة المواطنة – التي تكشف أحد معانيها بأنها احتضان أعضاء المجتمع بغض النظر عن الدين أو المذهب أو الفكر أو القومية التي يعتنقونها وصهرهم في بوتقة مشتركة واحدة- من المهمات الأساسية التي يقع عاتقها على المجتمعات والأنظمة السياسية. لأن توفرها في أي بلد يُؤشر مدى وأرتفاع مستوى الاندماج الاجتماعي بين عناصره، بمعنى إن قيمة المواطنة هي المعيار والسمة البارزة التي تميّز هذا البلد عن ذاك. فالمجتمعات المُنقسمة والممزقة اجتماعياً لا تتوافر فيها روح الاعتراف بالآخر ومن ثمَّ تغيب فيها سمة المواطنة، وإنَّ النظام السياسي الذي لا يسعى إلى إستيعاب الجماعات المختلفة وتنظيمها في أطر سياسية وقانونية قوامها سيادة القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات وإقرار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وتوزيع الثروة بعدالة، هو الآخر يعمل على إضعاف ثقافة المواطنة.

وعند الحديث عن المواطنة في الحالة العراقية نجد أنها تعرّضت للتصدّع بفعل أسباب عدّة بعضها يعود إلى سياسات الأقصاء والتهميش التي أعتمدها النظام السياسي السابق تجاه المجتمع وخلق بذلك ثقافة خضوعية غير قادرة على أستيعاب ألوان الطيف المجتمعي في إطار الوطن المشترك، وبعضها يعود إلى مرحلة التغيير السياسي الذي حدث في 9/4/2003 وما رافقه من تحديات شكّلت عائقاً أمام تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي.

المقدمة :

إنَّ تعزيز ثقافة المواطنة – التي تكشف أحد معانيها بأنها احتضان أعضاء المجتمع بغض النظر عن الدين أو المذهب أو الفكر أو القومية التي يعتنقونها وصهرهم في بوتقة مشتركة واحدة- من المهمات الأساسية التي يقع عاتقها على المجتمعات والأنظمة السياسية. لأن توفرها في أي بلد يُؤشر مدى وأرتفاع مستوى الاندماج الاجتماعي بين عناصره، بمعنى إن قيمة المواطنة هي المعيار والسمة البارزة التي تميّز هذا البلد عن ذاك. فالمجتمعات المُنقسمة والممزقة اجتماعياً لا تتوافر فيها روح الاعتراف بالآخر ومن ثمَّ تغيب فيها سمة المواطنة، وإنَّ النظام السياسي الذي لا يسعى إلى إستيعاب الجماعات المختلفة وتنظيمها في أطر سياسية وقانونية قوامها سيادة القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات وإقرار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وتوزيع الثروة بعدالة، هو الآخر يعمل على إضعاف ثقافة المواطنة.

وعند الحديث عن المواطنة في الحالة العراقية نجد أنها تعرّضت للتصدّع بفعل أسباب عدّة بعضها يعود إلى سياسات الأقصاء والتهميش التي أعتمدها النظام السياسي السابق تجاه المجتمع وخلق بذلك ثقافة خضوعية غير قادرة على أستيعاب

ألوان الطيف المجتمعي في إطار الوطن المشترك، وبعضها يعود إلى مرحلة التغيير السياسي الذي حدث في 2003/4/9 وما رافقه من تحديات شكلت عائقاً أمام تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي.

ولعل نقطة الشروع في ترصين ثقافة المواطنة وترسيخ ثقافة وطنية تنطلق من وتُبنى على أنَّ العراق هوية وإنتماء للمواطن العراقي، وله الولاء المطلق مهما تعددت الانتماءات الثانوية، وتنوعت الولاءات الفرعية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق النخب السياسية المتصدرة للعملية السياسية. من خلال تعميق معنى الإنتماء وتنمية الإنسان ورفع مستوى وعيه الفكري والتنموي، الأمر الذي يقتضي وجود إطار قيمي للفرد والمجتمع يعزّز حالة الترابط الوطني والفعل المشترك وإلغاء أية رؤية قاصرة أو نظرة نفعية آنية ليتسع البعد الوطني ويثبت دلالة المواطنة دونما تعصّب أو تطرّف ربما يؤدي إلى تناقضات سلوكية واجتماعية، تنعكس تداعياتها على وعي المجتمع العراقي وقيمه وفكره وشعوره المشترك. ومن المهم أن ندرك بأنّ المواطنة الحقّة أو الحقيقية هي ليست شعارات أو هتافات نرددها أو مبادئ فوقية نتكئ عليها أو تنظيراً نمارسه أو هي اعتناق لآراء، بل هي نقد وتحليل وملاحظة لما يسوّق من مفاهيم خاطئة ورؤى خطائية وإعلام قاصر.

لذا فإنّ إشكالية البحث: تكمن في إنّ تغليب الانتماءات (الفرعية) على الإنتماء الوطني في عراق ما بعد التغيير من جانب، وضعف الأساليب الحكومية في إدارة علاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية من جانب آخر، يقود إلى إضعاف المواطنة العراقية.

بينما تنطلق فرضية البحث: من إنّ بناء المواطنة الحقيقية التي تستند على ضبط معادلة الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة، تتطلب أمرين، الأول: وجود إرادة سياسية فعلية تقفز على الانتماءات الفرعية، وتتبنّى سياسات وطنية على المستويات كافة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما الثاني: توفّر نية داخلية خالصة للمواطن (التهيئة النفسية) التي تولّد مشاعر الإنتماء لديه تجاه الوطن وتفضيلها على الانتماءات الأخرى.

ومن أجل إثبات فرضية الدراسة وأنظلاً من أهمية الموضوع بالنسبة للدولة العراقية الحديثة التي ما زالت تمر بمخاضات عملية التحول الديمقراطي التي لم تكتمل وتنضج بعد، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: يتضمّن المحور الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم المقاربة لها، بينما يتحدّث المحور الثاني عن: إشكالية المواطنة في الدولة العراقية قبل وبعد التغيير السياسي الذي حدث في 2003/4/9، بينما ذهب المحور الثالث إلى: سبل تفعيل ثقافة المواطنة في العراق.

المطلب الاول: المواطنة والمفاهيم المقاربة لها:

1. مفهوم المواطنة:

أقترن مفهوم المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والأنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية، وتساعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية في حضارات وادي الرافدين وسومر مروراً بحضارة آشور وبابل، وكذلك حضارات الصين والهند وفارس...، وأسهمت تلك الحضارات وما أنبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي اليوناني ومن بعده الروماني ليضع كلاً منهما أسس مفهوم المواطنة⁽¹⁾. حيث أرتبط مفهومها (أي المواطنة) (Citizenship) الحديث بأساس فلسفي قديم من خلال أرتباطه بمفهوم الدولة التي تكوّنت في اليونان بعدة

قرون قبل الميلاد. فالمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان القديم حول البلدة أو المدينة التي ينسب إليها تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدينة وعلاقاتهم ببعضهم، وهي الوحدة الأساسية في تكوين البنية السياسية⁽²⁾. ولكن في المدن اليونانية كان يُقصد بالمواطنة هي المواطنون دون غيرهم من الأفراد الذين يقطنون في نفس المدينة، بالنسبة إلى الفئة الأولى والتي يطلق عليها طبقة (الأحرار) كانت هي الوحيدة التي يحق لها المشاركة في الحياة السياسية، في حين أن الفئة الثانية والمتضمنة طبقة (العبيد والأجانب) فضلاً عن النساء، لم يكن لها حق المشاركة في إدارة دولة المدينة⁽³⁾. وعلى الرغم من المثالب التي أعترت تطبيق مفهوم المواطنة فيها، إلا أنها قد نجحت نسبياً - من وجهة نظر النظام آنذاك - في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة للأفراد المواطنين، وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية⁽⁴⁾.

أما في روما القديمة فلم تكن المواطنة فيها أفضل من سابقتها (اليونان) في التطبيق، فقد مرَّ مفهوم المواطنة بمرحلتين⁽⁵⁾، المرحلة الأولى: إقتصرت حقوق المواطنة فيها على الرومان، حيث منحت المواطنة الرومانية للمواطنين امتيازات قانونية، أما سكان الأقاليم الأخرى التي تضمنها الإمبراطورية الرومانية فقد أعتبروا رعايا، أما المرحلة الثانية: أصبح المعيار لمنح صفة المواطنة هو الولاء، فكان كل أبناء الشعوب الخاضعة للإمبراطورية الرومانية هم مواطنين، وذلك رغبة من الدولة لتعزيز الولاء لروما، فأرتبط مفهوم المواطنة بالواجب العام والمسؤوليات مثل الخدمة العسكرية ودفع الضرائب. وفي كل الأحوال فإنَّ المواطنة التي تمَّ تطبيقها تاريخياً سواء في (المدن اليونانية، والإمبراطورية الرومانية) لم تكن تعبر عن ديمقراطية حقيقية، بل كانت ذات أطر ضيقة، لأنها لم تتمكن من إستيعاب جميع أفراد المجتمع وتجعلهم بالنتيجة فاعلين في إدارة الحياة السياسية العامة.

ومع بزغ فجر عصور النهضة والتنوير في أوروبا خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلادي ظهرت مفاهيم التسامح ونبد التمييز، التي تجسّدت في كتابات رموز عصر التنوير (هوبز، لوك، روسو، ومنتسكيو) وعلى أختلاف اتجاهاتهم ورؤيتهم، طرح هؤلاء المفكرين العظام في تاريخ البشرية مفهوماً آخر للمواطن يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم⁽⁶⁾. حيث اختلف الطرح الفكري أو الأيديولوجي لفكرة العقد الاجتماعي من مفكر لآخر وأن كان معظمهم يقترب من آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم أولاً وعلاقاتهم مع الدولة ثانياً. فقد ربط (توماس هوبز) بين الإنتماء لمجموعة معينة من الناس والمواطنة، وميّزهم في ذلك عن الرعية، أما (جون لوك) فقد عدَّ المواطنة وليدة المجتمع المدني الذي يمثل خروجاً عن الحالة الطبيعية، والتي لم يتساوى فيها الناس ليكونوا مواطنين، في حين ربط (روسو) المواطنة بالامة، إذ يرى بأنَّ كل فرد ينتمي إلى أمة يمتلك صفة المواطنة⁽⁷⁾.

وقد ترجمت أفكارهم ونظرياتهم على أرض الواقع وغيّرت مجرى التاريخ عند أندلاع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر (1789)، حيث اتسعت آنذاك الدائرة اليونانية والرومانية الضيقة بشكل هام ومفاجئ لتشمل عدداً كبيراً من أبناء المجتمع، وهنا العبرة ليست في التطور العددي الذي شمل غالبية فئات المجتمع، وإنما في بداية تحديد معالم جديدة للمواطنة⁽⁸⁾. إذ صدرت وثيقة حقوق الإنسان عن الجمعية التأسيسية الفرنسية (1789) وهي تحمل بين ثناياها معانٍ ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثورية، شكّلت الأساس ومصدر إلهام بما أحتوته مضامينها لتكون فيما بعد أحد الأركان المهمة في المواثيق الدولية (كميثاق الأمم المتحدة عام 1945).

ثم توجت قيمة المواطنة بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (1948)، فلأول مرة في التاريخ، أصبحت المواطنة عبر الحريات المدنية والسياسية التي وردت في الإعلان (المواد 3-21) حقاً لكل شخص دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الطائفة أو القومية أو المعتقد أو تبني آراء سياسية معينة⁽⁹⁾. إن مثل هذا الاعتراف السياسي والقانوني على المستوى الدولي، يمثل قفزة نوعية هائلة في تطور فكرة المواطنة خاصة أن الدول وتماشياً مع النهج الديمقراطي أخذت تقتبس بعض أفكار الإعلان العالمي في تشريعاتها ذات الصلة بمسألة احترام حقوق الإنسان أو على أقل تقدير تشريع قوانينها بالشكل الذي لا يتعارض مع مبادئه العليا، هذا من جانب. من جانب آخر أسهمت هذه التطورات مجتمعاً في الانتقال من المفهوم التقليدي للمواطنة والمُستمد من الفكر السياسي اليوناني والروماني، إلى المفهوم الجديد للمواطنة المُستمد من أفكار فلاسفة عصر النهضة والتنوير⁽¹⁰⁾، والذي تحول المواطن بموجبه إلى شخصية مستقلة نسبياً بعد أن كانت المفاهيم الطبقية والقبلية والثروة هي ذلك الإطار الذي يربط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى، كما تلاشت الأفكار البالية المتعلقة بأنّ القوة تُنشئ الحق وتحميه، وبدأت دولة سيادة القانون على مرّ العصور في أرساء دعائمها- وأهمها الشعب مصدر السلطات، وله حق المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية دون تمييز - ومعها تطور مفهوم المواطنة.

2- تعريف المواطنة

أفرزت التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكرياً وممارسة تفاوتت قريباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت مفاهيم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة بحسبانه نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما بحسبان أنه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكيلها. وبعيداً عن التعريف الذي ساد في العصر اليوناني والروماني الذي هدف إلى التمييز بين السادة (المواطن) والعبيد، يمكن القول إنّ مفهوم المواطنة قد تبلور في إطار الدولة القومية الحديثة، وأن تعددت تعريفاته وفقاً للمنظور الذي يتم التعامل به مع الظاهرة. لقد تضمنت الأدبيات والمراجع العلمية العديد من التعريفات للمواطنة بمعناها اللغوي والسياسي والقانوني، فالبعض يعرفها بمعناها اللغوي بأنها مشتقة من كلمة وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لأبن منظور (الوطن هو الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحلّه، وأستوطن أي أتخذته وطناً)⁽¹¹⁾. لكن المواطنة ليست مجرد ارتباط بالأرض، وإنما هي عقد اجتماعي بين الإنسان ووطنه، وكلما كان هذا العقد عادلاً ومتوازناً، وتمتع الإنسان بموجبه بالاحترام الواجب لحقوقه وحرياته، وأدى في ذات الوقت ما عليه من واجبات، كلما ازداد شعور الفرد بمواطنته، وقوى ارتباطه بوطنه والتفاني في خدمته⁽¹²⁾. ووفقاً لهذا التعريف، لا يقتصر مفهوم المواطنة في الاستخدام الحديث على مجرد الانتساب إلى الوطن، بل يشير كذلك إلى المشاركة الفاعلة في بناء الوطن والمشاركة الإيجابية في كل النشاطات والمجالات الاجتماعية بما في ذلك حرية التمتع بالتعبير عن الإرادة الفردية والقناعات الشخصية، وحق كل أبناء الوطن في تقرير مصيره (أي الوطن) والتمتع بكل خيراته، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية المجتمع وخلق نزعة عاطفية تدل على حب الوطن. فتكون المواطنة حالة معنوية يعيشها الأفراد، وتعبّر عن درجة عالية من الانتماء إلى دولة بذاتها كبديل عن الانتماء التقليدي للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو القومي.

وتعرّف المواطنة بأنها علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه التي تضمن المساواة بين من هم مواطنون في وطن مشترك، وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه ومتطلبات هذا العيش من التوازن بين الحقوق والواجبات⁽¹³⁾. وهو ما يعني أنّ كافة أبناء المجتمع الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم بينهم على أيّ معايير ضيقة مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

فالمواطنة هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات⁽¹⁴⁾. وهنا يمكن القول، بأنّ المواطنة هي عبارة عن علاقة تنشأ بين شخص طبيعي وبين الدولة، يقدر الطرف الأول فيها الولاء، ويتولّى الطرف الثاني الحماية، وتتحدّد هذه العلاقة بين الشخص والدولة بالمساواة أمام القانون الوضعي، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات: كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق: كحق التصويت، وحق تولّي المناصب العامة في الدولة. كما يعرف البعض الآخر المواطنة بدلالة الجنسية كرابطة قانونية تقوم على الإنتماء والخضوع الذي يحكم العلاقة بين الفرد والدولة، وفي هذا السياق فإنّ حالة المواطنة تُتيح للمواطن - دون غيره من الأفراد الذين يعيشون على إقليم الدولة - مجموعة من الحقوق كحق الترشيح والانتخاب والتعبير عن الرأي، ومجموعة من الواجبات كأداء الخدمة العسكرية، دون النظر إلى دينه أو أصله أو جنسه⁽¹⁵⁾.

لذا فإنّ المواطنة تعد من المفاهيم المتشابكة والمعقدة ذو مضامين اجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية، يمكن تلخيصها بالجوانب الثلاثة الآتية⁽¹⁶⁾:

أ- يتضمن الجانب الأول علاقة قانونية (علاقة الجنسية)، وهي علاقة بين الفرد والدولة بمقتضاها تمنح الأخيرة جنسيتها إلى عدد من الأفراد وفقاً للقوانين المنظمة لذلك، مع تمتّع هؤلاء الأفراد بالحقوق والواجبات المدنية والسياسية.

ب - ويشير الجانب الثاني إلى علاقة سياسية تشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات. فالمواطنون وحدهم هم الذين من حقهم التمتع بفرص متساوية لتطوير جودة الحياة، والاستفادة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدّمها هيئات الدولة، وهم وحدهم يحق لهم ممارسة القوق السياسية كالانتخاب والترشيح وتكوين الأحزاب السياسية، وهم وحدهم الذين عليهم واجب إداء الخدمة العسكرية. ومؤدى ذلك أنّ مفهوم المواطنة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاركة المواطن في الحياة العامة.

ج - ويشمل الجانب الثالث علاقة معنوية وعاطفية ترتبط بحب الوطن والولاء لمعانيه ورموزه من لغة وتاريخ وغير ذلك من رموز الهوية والانتماء، كما تعني ثقافة قبول الآخر والتعليم من أجل المواطنة.

وبالنظر إلى المفاهيم السابقة يظهر بشكل واضح أننا بصدد مفهوم متعدّد المعاني ومتلازم الأركان، حيث إنّ توافر ركن بمفرده (كالجنسية) لا يعني بالضرورة أنّ المواطنة حقيقة واقعة، كما أنّ التمتع بالحقوق قد لا يستتبع بالضرورة تأدية الواجبات بالحماس والإخلاص المطلوب، أو توفر الرابطة المعنوية والشعور بالإنتماء للوطن. وبعبارة أخرى، فإنّ علاقة التكامل والترابط بين كافة مكونات المفهوم تؤدي في محصلتها إلى تجسيده في واقع ملموس يصب في صالح المواطن من جانب، والوطن من جانب آخر، باعتبارهما الطرفين الرئيسيين لهذه العلاقة.

3- الحقوق والواجبات الناشئة عن مبدأ المواطنة

هناك ارتباط لا ينفصم بين المواطن وحقوق الإنسان، فهما متكاملان ويعتمد كل منهما على الآخر. فالمواطنة وحقوق الإنسان ليست فقط مجموعة من النصوص والمواد القانونية التي جسدتها المواثيق والمعاهدات الدولية، بقدر ما تكون راسخة داخل النفس البشرية وبين أعضاء الجماعة، يعكس الدستور والتشريعات داخل الدولة مدى أهميتها. وتعد حقوق الإنسان أحد الروافد الأساسية في تغذية المفاهيم المرتبطة بالمواطنة. لذا تتميز الأخيرة (أي المواطنة) وفق هذه الرؤية - باعتبارها من الحقوق الأساسية الهامة التي ترتبط بالإنسان - بمجموعة من الصفات من أهمها أنها تؤسس لمعادلة الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللغة والمشاعر، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون.

ومن أهم الحقوق والواجبات الناشئة عن مبدأ الحقوق والواجبات، هي:

أ- الحقوق: يمكن تقسيم هذه الحقوق إلى ثلاثة أنواع، هي⁽¹⁷⁾:

الحقوق المدنية: تشمل هذه المجموعة حق المواطن في الحياة، والأمان، والملكية الخاصة، وحرية التنقل، وعقد الاجتماعات، وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها. وتشمل أيضاً حق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وأن يتمتع بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصياته أو في شؤون أسرته أو بيئته أو مراسلاته، وعدم الاعتداء على شرفه أو سمعته. وحق كل مواطن في حماية القانون له، وفي حرية الفكر والعقيدة والدين وأعتناق الآراء، وحرية الرأي والتعبير وفقاً للقانون وحق كل شخص في اكتساب جنسية بلده، وعدم إخضاعه للتعذيب وسوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، وعدم إجراء أية تجارب طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاقه أو اعتقاله أو حبسه أو القبض عليه تعسفياً.

الحقوق السياسية: تشمل هذه المجموعة الحق في المشاركة في انتخابات السلطة التشريعية والسلطات المحلية ترشيحاً وانتخاباً، وحق كل مواطن في عضوية الأحزاب السياسية، وتنظيم الحملات الانتخابية، وتكوين الجمعيات، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والتجمع السلمي، وإدارة العملية الانتخابية بطريقة محايدة والمساواة بين المرشحين وسرية التصويت وشفافية فرز الأصوات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تتمثل الحقوق الاقتصادية في حق كل مواطن بالعمل في ظروف متساوية وحرية الانضمام إلى النقابات والحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في التمتع بحد أدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وكذلك الحق في الغذاء الكافي، والتأمين الاجتماعي والسكن اللائق، وفي التنمية، وفي بيئة نظيفة، وفي الخدمات، وفي اللجوء للقضاء لطلب حقوقه المهضومة. وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كل مواطن في التعليم والثقافة والأبداع الفكري، وتربية أبنائه تربية صحيحة.

ب- الواجبات: تعد الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وأمر مقبولاً في ظل نظام اجتماعي - سياسي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن بشكل متساوٍ دون تمييز. ولعل من أهم هذه الواجبات، هي إداء الضرائب للدولة، وإطاعة القوانين، والدفاع عن الدولة، والالتزام بالضوابط الخاصة بحماية النظام العام والآداب العامة، والإبلاغ عن الجرائم التي تقع من الآخرين، والسهر على صون الأمن العام من خلال المشاركة الجماعية المجتمعية للمواطن كلاً في مجال تخصصه وأهتمامه.

إذن المواطنة وفق معادلة الحقوق والواجبات، ليست مجرد مفهوم سياسي أو قانوني، وإنما هي ارتباط معنوي وشعور بالحاجة إلى رابطة بمكان يجد فيه الإنسان ذاته، ويشعر بأهمية الدفاع عن هذا المكان، وتلبية احتياجاته ومتطلباته. ولكي

يترسّخ الشعور بالمواطنة في نفوس الأفراد لا بدّ أن يتمتّعوا بالإحترام الواجب لحقوقهم وحياتهم الأساسية ليس فقط السياسية، وإنما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في إطار مناخ عام يتّسم بالحرية والعدالة والمساواة. وبقدر ما تقوم به الدولة من احتضان المواطن وأحترام حرياته الأساسية، يزداد ارتباطه بوطنه وولاءه له.

4- قيم (أو أبعاد) المواطنة

أنّ للمواطنة الحقيقة مجموعة من المقومات والشروط تمثّلها مجموعة من الحقوق والواجبات، وترتكز على عدد من القيم المحورية، وهي⁽¹⁸⁾:

أ. المساواة وتكافؤ الفرص: تتمثّل هذه القيمة بالمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع من أجل الاشتراك في الحياة الاجتماعية والسياسية، دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون أو الجنس، وأن تكون قاعدة التقاضي بموجب القانون مكفولة لكل المواطنين.

ب. الحرية: ترتكز المواطنة على الحرية الكاملة (الحرية المسؤولة) - كحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية والمناقشة - الواعية والمنضبطة والملتزمة بقوانين تحاسب بحزم كل شخص يسعى إلى الخروج عن الشرعية أو الاعتداء على حقوق الآخرين، وهي حرية تُمارس بشكل ديمقراطي منتظم، لا تخرج عن مقومات الحياة الآمنة التي ينبغي أن تكون هي الغاية التي يسعى إليها الجميع مهما اختلفت توجّهاتهم، فالحرية لا تعني إطلاقاً الخروج على قيم المجتمع، ولا تعني كذلك الأنفلتات والفوضى بزعم أنها حرية.

ج- المشاركة في النشاطات العامة: نجد أن مفهوم المشاركة أرتبط في أذهان الغالبية العظمى من الناس بالنواحي السياسية، حيث يسود الاعتقاد بأنّ المقصود بها هو مشاركة الشعب في أمور السياسة والحكم دون غيرها. وعلى الرغم من أن النشاط السياسي هو أحد أشكال المشاركة، لكنه ليس الشكل الوحيد، فالمواطن الذي يشارك في خدمة مجتمعه من خلال محو الأميّة، أو حماية البيئة، أو ترشيد الاستهلاك، أو توفير العلاج أو التعليم المدني أو التنمية المحليّة أو غير ذلك، يرتقي وعيه السياسي بالضرورة، ومن الممكن أن يقوده ذلك إلى المشاركة في الحياة السياسية سواء بشكل مباشر أو من خلال الأهتمام بما يحدث من تطوّرات في هذا المجال.

د- المسؤولية الاجتماعية: ترتبط هذه القيمة بالولاء للوطن وبالواجبات التي يجب على المواطنين الالتزام بتنفيذها وعدم التهرّب منها. وتتضمن هذه القيمة العديد من الواجبات في مجالات الحياة العامة، كواجب دفع الضرائب، وأحترام القانون، وأحترام حرية الآخرين وملكيّاتهم الخاصة، إضافة إلى تأدية الخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن.

هـ - العدالة الاجتماعية: المواطنة لا توجد في مجتمع ما إلا إذا تحقّق فيه التكافل والتضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية التي تعد من دعائم المساواة ومقومات المجتمع الديمقراطي السليم، ومن جملة ما تعنيه هذه القيمة هي عدم تركّز السلطة والثروة في يد الأقلية، وضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص لكلا الجنسين (الرجل والمرأة). وعلى الهيئات العامة العمل على توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة ووفقاً لمبادئ الأنصاف والعدالة الاجتماعية.

و- الموضوعية: يصعب أن تتحقّق المواطنة بدون الاستناد إلى معيار موضوعي يقوم على التفاهم بين أبناء الوطن الواحد، وذلك من خلال الحوار الفاعل والذي يخلق حالة من الاحترام المتبادل للوصول إلى التعايش الإيجابي. وبهذا المعنى تكون

المواطنة قيمة أخلاقية وأنسانية راقية، فهي لم تعد مجرد دلالة تعبّر عن قوانين وحدود جامدة تمثل أطر الحياة داخل الدولة، وإنما هي ارتباط فكري ووجداني بروح هذه القيم والقوانين.

5- المواطنة وبعض المفاهيم المقاربة: من الأهمية أن لا نخلط بين المواطنة وبعض المصطلحات والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، والتي من بينها:

أ- المواطنة والمواطن: هناك ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة، وهما معاً مترابطان بمفهومين آخرين هما الوطن والوطنية، فعندما يغيب الوطن وتتوارى تجلياته عن مواطنيه تتوارى الوطنية كقيمة عليا، حيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها من مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا مواطن بدون وطن، ولا وطن بدون وطنية تعبّر عن نفسها بدرجة عالية من الولاء والاندماج الوطني والتماسك السياسي، فالمواطنة هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معاً، وهي المدخل الأساسي للنهوض الوطني، وهي حجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداءً من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁹⁾.

ب- المواطنة والجنسية: المواطنة تعبّر عن الرابطة المعنوية بين الفرد ووطنه حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة، أما الجنسية فهي رابطة قانونية ترتّب الالتزامات والواجبات وتمنح الحقوق والمميزات لمن يحملها⁽²⁰⁾، لذلك من المفترض أن كلمة المواطن تطلق على كل من يحمل جنسية الدولة، إلا أنّ ذلك لا يعني إسقاط المواطنة عن كل من يحملون جنسية ثانية إلى جانب جنسياتهم الأصلية، وإلا عدّ ذلك إهداراً للحقوق.. وإن كان ذلك لا ينفي أنه في مثل هذه الحالات أحياناً ما تتأرجح قيم الانتماء لدى هؤلاء، وتراجع لديهم عناصر القوة النفسية للانتماء للوطن خاصة في أوقات الأزمات.

ج- المواطنة والديمقراطية: أن هناك علاقة تلازم مستمر بين المواطنة والديمقراطية، حيث أن المواطن في النظام الديمقراطي يشارك في صنع القانون، وله الحق في مراقبة تنفيذه ومساءلة السلطة التنفيذية عنه أن هي أهملته أو خالفته أو عطّلت أحكامه، كما يجب أن يسري القانون على كل المواطنين دون تمييز. فالنظام الديمقراطي بحاجة إلى أساس متين وصلب لإقامته، والشعب الذي يعاني من عدم المساواة بين مكوناته مثلاً يفقد جزءاً كبيراً من صلاته الاجتماعية، وتلك الصلات عبارة عن أواصر تلاحم تتشكّل من خلالها عناصر المواطنة، ولا يستقيم النظام الديمقراطي إلا بوجود المواطنة والشعور الجمعي بالولاء نحو الوطن، لأن الديمقراطية تعني المساواة والحرية للمواطن، ولا توجد ديمقراطية بلا مواطنة⁽²¹⁾، وعندما نصل إلى مرحلة تعميق الشعور بالمواطنة والمصالح المشتركة، ستكون الأجواء مهيأة للمطالبة إرساء دعائم النظام الديمقراطي. والعكس صحيح، حيث يؤدي تهيش المواطن إلى شعوره بالأغتراب عن أرض وطنه وتلاشي إيمانه بمفهوم المواطنة الحقيقية.

المطلب الثاني : إشكالية المواطنة قبل وبعد التغيير السياسي عام 2003

1- إشكالية المواطنة قبل عام 2003 :

أنّ المجتمع العراقي، كما هو معروف، متعدّد الأعراق والمذاهب والقبائل والأديان، شأنه شأن المجتمعات الأخرى. وهذا التعدّد من صنع التاريخ والجغرافيا، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والأنسجام. ويعزى هذا التعايش والأنسجام الذي ساد بين جميع مكونات الشعب العراقي، إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية، في مقدمتها التراث الحضاري المشترك الذي يعود إلى الحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة، وكذلك يُعزى إلى تراث الحضارة العربية الإسلامية ومبادئها في التوحيد والتعاون والتسامح وتقبّل الآخر⁽²²⁾. وفي ظل هذا التنوّع فإنّ التعايش

السلمي هو الذي كان سائداً في كافة أركان هذا المجتمع وعلى مدى الأزمنة والعصور - بأستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات أقتتال وصراعات محلية بفعل أطراف خارجية أو بفعل القابضين على السلطة - ودورهم في ذلك⁽²³⁾. فلم يشهد المجتمع العراقي بروز أزمات حادة تأخذ صورة الصدام المباشر بين مكوناته الاجتماعية، مع أنه قد تكون هناك مشاعر معينة داخل سريرة الفرد العراقي من ناحية ميله بصورة عاطفية إلى إحدى المكونات أو المذاهب لكنها كانت مجرد مشاعر، ولم تتحوّل تلك المشاعر إلى سلوك عدواني ضدّ الآخرين، بل أنّ المجتمع العراقي كان غاية في التسامح الأنساني ليس بين مكوناته فقط، بل حتى عندما أستوطنت على أرضه مجموعات من دول الجوار وعاشت معه لغاية هذه الساعة وأمتزجت ثقافتها بثقافته، وهذا يدل بصورة واضحة وجليّة سعة صدر الشعب العراقي لذلك ساد السلام الاجتماعي بين هذه المكونات الاجتماعية⁽²⁴⁾.

وفي الوقت الذي ظل المجتمع العراقي بعيداً عن التعصّب والعنف والقتل والأرهاب، كانت هناك مجموعة دوافع وأسباب ألقت بظلالها على إشاعة هذه الثقافة وتناميها بمرور الوقت، وشكّلت بالنتيجة عامل أخترق للمواطنة، منها: اعتماد السلطة السياسية أساليب الأقصاء والقمع والكبت السياسي - الثقافي، نتيجة لأحتكار السلطة على مستويات عدّة، وعدم الاعتراف بالتعدّد والتنوع العراقي (قومية - دين - مذهب - أثنية)، إضافة إلى تكريس التخلف في مختلف المجالات بما فيها السياسية والاجتماعية بسبب خضوع العراق لاحتلالات وهيمنة أجنبية، وطبيعة المجتمع العراقي الذي يتصف غالبية بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام إلى الأعراف العشائرية⁽²⁵⁾. فضلاً عن دخول المجتمع العراقي في أتون ثلاثة حروب وحصار اقتصادي في مدّة تمتد أقل من ربع قرن، والتي كان لها الدور الحقيقي في تراجع قيم المواطنة وكيونة المواطن⁽²⁶⁾، وهنا لابدّ من عدم إغفال، إنّ الأنظمة السياسية المتلاحقة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية عام (1921) وصولاً إلى مرحلة قبل التغيير السياسي عام 2003، لم تقم بعمل نوعي ومتكامل لأجل تعزيز هذه القيم، لذلك ظلت المواطنة مفهوماً هشاً لا يقوى على الحضور في الضمير العراقي. الأمر الذي أدّى إلى عرقلة بناء مواطنة حقيقية تقوم على أساس توازن طرفي معادلة الحقوق والواجبات بين المجتمع والدولة، يمكن من خلالها غرس شعور حب الوطن والانتماء إليه في داخل الطرف الأول وتأدية ما عليه من واجبات تجاه الدولة، وبالمقابل إحتضان الطرف الثاني للمجتمع وإعطائه حقوقه كافة التي يتمتّع بها ضمن إطار الوطن المشترك، فالإخلال بهذه المعادلة كان سمة سائدة في الأنظمة السابقة . مما جعل ولاءات الفرد، ولاءات للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها تتّجه للوطن والدولة، وأن شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذا اللاوعي يرفض الدولة (الأمة) في (إدراكات وشعور وقيم وعواطف) أفراد غالبية المجتمع العراقي، لطول عهد الاستبداد، (وأستمرت هذه الذهنية وآثارها بقدر ما إلى الحاضر)، لذلك نرى ويشكل عام أن الفرد العراقي يعطي ولاءه وانتماءاته للتكوينات الاجتماعية الثانوية (طائفة، عشيرة، قومية) قبل الوطن والدولة⁽²⁷⁾. وهذا يسهم في خلق بيئة غير مواتية لبناء أهم ركن في المواطنة الا وهو الأحساس بالانتماء إلى الوطن.

إذن مارست الأنظمة السياسية الشمولية المتعاقبة على حكم العراق، وخاصة النظام السياسي السابق، الإحتكار السياسي وسياسة الإقصاء وتكريس حالة الخوف والخضوع للحاكم ليصبح الفرد العراقي خاضعاً لمشينة الدولة التي تمّ إذابتها في السلطة ونتج عنها دمج المفهومين (الدولة والسلطة) من أجل ترسيخ الولاء للحزب الحاكم بدلاً من ترسيخ المواطنة للشعب، فأصبح الولاء للنظام السياسي وحزبه الحاكم القاعدة التي يستند إليها الانتماء إلى الوطن. ومن لا يؤمن بهذا الانتماء

يُتهم بالعمالة وتسقط الجنسية العراقية عنه، بمعنى سقوط الجانب القانوني للمواطنة. هذا الإرث الثقيل الذي خلفه النظام السياسي السابق خلق بيئة مناسبة للجوء إلى الهويات الفرعية كالأثنية والدينية والمذهبية والقومية والقبلية والعشائرية، ومن ثم إلغاءها وتهميشها، وجعل منها عاملاً لتفتيت المواطنة، وبالرغم من إن الأخيرة لا تتعارض مع الهويات الفرعية إلا إن المشكلة تكمن في القدرة على إبقاء هذه الهويات تحت مظلة الهوية الوطنية، بالنتيجة شكّلت هذه الجماعات المهمشة على أساس هوياتها شراً في النسيج الوطني العراقي حال دون بناء قاعدة متينة للمواطنة بسبب شعورها بعدم المساواة في الحقوق والواجبات ضمن الوطن الواحد.

ومن أجل عدم الغوص في تفاصيل إشكالية المواطنة قبل عام (2003) والتي تعود أساساً إلى عقود خلت، نجد من باب أولى أن نقوم بدراسة هذه الإشكالية ومعرفة أسبابها وحيلاتها بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام (2003) رغم تبني (المبادئ الديمقراطية) كالانتخابات والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون... في إدارة الدولة من جانب، وانعكاسها بالنتيجة على عملية التحول الديمقراطي التي تمثل أرضية صلبة تستند عليها المواطنة الحقيقية من جانب آخر.

2- إشكالية المواطنة بعد عام 2003

أن النظام السياسي الذي ولد بعد عام 2003 على أثر انهيار النظام السياسي الشمولي، لم يكن له القدرة الكافية على استيعاب أفراد المجتمع على أساس المواطنة والشروع ببناء (الدولة - الأمة)، مما أحدث خللاً في توازن معادلة (الحقوق والواجبات)، إذ مرّ - ولا يزال - بمخاضات ديمقراطية عسيرة أدت إلى ظهور أزمات وتحديات شوّهت مخرجات العملية السياسية التي أُلقت بظلالها على تغذية مسببات ضعف المواطنة العراقية. لذا سنركز على أهم المسببات أو الأزمات التي - نعتقد من وجهة نظرنا المتواضعة - أثّرت بشكل سلبي على إضعاف المواطنة وجعلتها هشّة وعصيّة على البناء الصحيح، ومنها:

أ. دور الاحتلال الأمريكي في تفتيت المواطنة: لقد كانت أولى المحاولات التي قامت بها قوات الاحتلال الأمريكي وأصابها بها المواطنة العراقية، هي تثبيت الحاكم المدني (بول بريمر) مبدأ المحاصصة السياسية القائمة على معطيات طائفية وأخرى أثنائية والتي ستظل فواعلها قائمة لنمط العمل السياسي والدولة العراقية إلى مدى غير منظور⁽²⁸⁾. حيث قاد تأسيس نظام مجلس الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والدينية والأثنية، إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً. وهنا وجدت الكاتبة (رند رحيم فرانكي) في مجلس الحكم، أن: 'تبني مشروع التمثيل النسبي الطائفي والعرفي بدلاً من التمثيل السياسي سيقوّض الأمل في إنجاز مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الطائفية والولاء على حساب الهوية العراقية...، وأن الأساس الطائفي والعرفي للعملية السياسية.. يتناقضان مع إقامة الديمقراطية في عراق قائم على مواطنة عراقية عامة ومتساوية، وأنه يمهد الطريق لأنقسام في المستقبل، ولتدخل قوى خارجية'⁽²⁹⁾.

وعمدت قوات الاحتلال الأمريكي إلى أساليب مختلفة من شأنها إذابة الهوية الوطنية وإضعاف المواطنة وتشظيتها من ناحية، وإكتساح الواقع الاجتماعي والثقافي من ناحية أخرى، من خلال وسائل ناعمة ومؤثرة صُمّمت بدقة لتحكي الشرائح الأكثر ضعفاً في الجسد الاجتماعي، وخاصة شريحة الشباب⁽³⁰⁾. ومن جملة الأساليب التي تبنتها أيضاً في سبيل تفتيت روح المواطنة وجعلها هشّة لا تقوى على لملمة نفسها والوقوف بوجه التهديدات التي تعترضها، هي الآتي⁽³¹⁾: إعادة تشكيل

الدولة بنيويًا ووظيفيًا وفقاً لنظرية الفوضى الخلاقة، التي تتلخص بتهديم الدولة القائمة قبل الاحتلال وإعادة بنائها مرة أخرى، في الوقت الذي تأخر فيه إجراء الجزء اللاحق لعملية هدم الدولة، مما أخذ المجتمع والجماعات يبحثون عن بدائل للدولة لضمان حقوقهم، بعد عجز الدولة عن تأمين حقوقهم الأساسية. كذلك قيام المحتل بإشاعة أنماط سلوكية غريبة تتمثل في الانتصار لجماعات معينة داخل المجتمع، مثل إدعاء البحث عن حلول لمشكلات الأقليات المجتمعية. كما قام بتوسيع قاعدة وحجم المرتبطين مصلحياً بالوجود الأمريكي، من خلال إسناد عقود الخدمات اللوجستية لقوات الاحتلال إلى مجموعات وأفراد لهم تأثير واضح في الهوية الوطنية.

إذاً سعى الاحتلال إلى إضعاف وتهميش مُحتوى المواطنة من خلال وضع بصمة المحاصصة الطائفية والعرقية على كل المراحل اللاحقة للعملية السياسية، فاتحاً لنفوذ هذا الشكل من التمايز (ديني، طائفي، عرقي، قومي) لكل مفصل الدولة وتشكيلاتها الوزارية العليا منها والدنيا، الأمر الذي يقوّض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية تعلق فيها الهوية الوطنية وتسمو على ما عدها من الهويات الفرعية.

ب- إنَّ حل المؤسسات الأمنية للدولة العراقية بقرار (بريمر) ذو الرقم (2) بتاريخ 2003/5/23، الذي تمَّ بموجبه تسريح جيش من الموظفين والعسكريين والشرطة دون منحهم معاشات تقاعدية والذي أضرَّ بالمعنيين وعائلاتهم⁽³²⁾، والذي كان يعد خطأ وخطيئة استراتيجية. فضلاً عن تدهور الوضع الأمني وتزايد موجات الأهراب - إلى وقت قريب - والتي نالت من مختلف فئات المجتمع العراقي، كل ذلك، قاد إلى تمزيق النسيج الاجتماعي من جانب، وأخلَّت بطرفي معادلة الحقوق والواجبات التي تركز عليها عملية بناء المواطنة الحقيقية من جانب آخر. إذ دفعت المواطن للاحتماء بهويات طائفية، أو أثنية، أو عشائرية، أو مناطقيّة، ليحقّق من خلالها الحماية والامان، في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها ان توفرها له، وفي الوقت الذي أستقوى فيه الفرد بهويته الفرعية فأن هذه الهوية أستقوت به أيضاً، والنفاف الأفراد حول هذه الهويات شكّل عبئاً على المواطنة بل إنتهاكاً لها حين تحوّل ولاء الفرد الى ولاء آخر شكّل بديلاً عن الولاء الوطني⁽³³⁾، فأصبح عاملاً مهدداً وعائقاً أمام بناء مواطنة يكون الأفراد داخلها على خط واحد، ومتساوين في منحهم الحقوق من قبل الدولة.

ج- تبني الديمقراطية التوافقية (المحاصصة السياسية): لم يكن مغادرة الأنظمة الشمولية والانتقال إلى (النظام الديمقراطي) - أو الذي يُوصف بأنه ديمقراطي - بعد العام 2003 عاملاً للتخلّي عن المحاصصة السياسية وتعزيز أواصر الثقة بين مختلف المكونات، بل حدث العكس، حيث بدأ تنامي دور التكوينات الأثنية والعشائرية والقبلية. وبدت (الطائفية السياسية) أحد أهم أركان النظام السياسي، بفعل عوامل متعدّدة أهمها يعود إلى إرادة سلطات الاحتلال الأمريكي في الربط بين الانتماء الطائفي والتمثيل السياسي، وهو ما حافظت عليها القوى السياسية المسيطرة على القرار السياسي بعد خروج قوات الاحتلال⁽³⁴⁾. إعتقاداً منها (أي القوى السياسية العراقية) إنَّ سياسة المحاصصات تمثل أستحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق، لتعويض الحيف الذي لحق بها سابقاً، لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفریط بجزء منها، لذا تمَّ رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات (الهويات) الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، أي إنها لم تكن تؤمن بالهوية الوطنية العراقية، الا بالقدر الذي يخدم مصالحها⁽³⁵⁾. الأمر الذي يؤدي إلى خلخلة الثقة المتبادلة وغياب الحوار البناء بين الفرقاء السياسيين بسبب حالة التباعد في العلاقات وتراشق الإتهامات فيما بينهم، وهذا بطبيعة الحال يقود إلى جملة من النتائج النابعة عن تبني مثل هكذا سياسة، ومنها:

(1) ضعف مفهوم المواطنة من حيث تحوّل ولاء الفرد من الدولة إلى الطائفة والعشيرة والقومية، وخاصة في ظل حالة الضبابية والتشويه الذي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية، والتفكيك البنوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى.

(2) تشويه القيم الديمقراطية، حيث تمثّل الديمقراطية مجموعة من القيم الأخلاقية والسلوكية، وتشكّل العقلانيّة والأخيار الرشيد بين بدائل متعدّدة أهم هذه القيم، في حين تعمل الإنتماءات الأولية على تشويه هذه القيم عن طريق منع الفرد من التصرف العقلاني، وبالتالي ينعدم التسامح والتفاعل السياسي ويسود منطق القوة والعنف بدلاً من منطق الحوار السياسي الإيجابي.

(3) تنامي دور التكوينات الأثنية والعشائرية والقبلية يؤثر سلباً في بعض التنظيمات السياسية الحديثة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فيجعلها مجرد امتدادات لهذه التكوينات، مما يُضعف قدرتها على استقطاب المواطنين إستناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية⁽³⁶⁾. ولا شك أن يؤدي ذلك، إلى تقسيم المجتمع وتفتيت الوحدة الوطنية وتشويه النسيج الاجتماعي، وهو ما يشكّل بمجموعه بيئة غير صالحة لعملية بناء مواطنة حقيقية في العراق يتمتّع بموجها المواطنين بحرياتهم العامة.

د- تغليب الولاءات الفرعية وصعوبة إدارة التنوع: إنّ التعدّد والتنوع ليس سيّء، بل هي مدّعاة للفخر والتآخي والوحدة في ترصين أسس المواطنة، والولاء للوطن، وإثراء المجتمع لو أحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية وعدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات والتكافؤ في الفرص، لإشعار الجميع بانهم مواطنون من الدرجة الأولى، وليس مواطنين على درجات متباينة. لكن المشكلة تكمن في إن عملية تحقيق الإنسجام بين المكونات (الهويات) الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية، في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والأثني والديني، لم ينجح في تحقيق الاجماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية، وذلك بسبب الخلاف وليس الاختلاف، فكما يرى عالم الاجتماع الألماني (يورغن هابريس)، إن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس لتفجر أزمة الهوية وضعف المواطنة والولاء للدولة⁽³⁷⁾. يضاف إلى ذلك، إنّ إدارة التنوع الاجتماعي مسألة غاية في الأهمية، فالتنوع حيثما وجد يحتاج إلى استراتيجية للتعامل معه، وتهدف هذه الاستراتيجية - وما يتبعها من سياسات - إلى توجيهه (أي التنوع) بما يحقّق البناء الوطني والإثراء الثقافي، ويتفادى في الوقت نفسه الآثار السالبة التي يمكن أن تنتج جرّاء إساءة استخدامه وتسيّسه، ويبدو إنّ إشكالية الحكومة العراقية في هذه المسألة ناتجة عن غياب استراتيجية عقلانيّة وحكيمة، وكذلك وطنية لإدارة التنوع المجتمعي⁽³⁸⁾.

وتعد الولاءات الفرعية ما دون الوطنية من شأنها إن نمت إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ودولته، وتأسيس مجتمع عصبوي مغلق اجتماعياً ويميل إلى الإنكفاء إلى الذات ويتجنّب التفاعل مع غيره من المجموعات، ممّا يُضعف الولاء للوطن ويقوّض أسس بناء المواطنة⁽³⁹⁾. لذا تأكلت المواطنة في المجتمع العراقي لصالح ولاءات فرعية، وأصبحت وحدته الوطنية مهدّدة بالتشظّي وغابت هويته الوطنية تحت عناوين الهويات الفرعية والقومية والدينية والطائفية، ولقد أسهمت القوى السياسية المتصدّرة للعملية السياسية على تفتيت روح المواطنة من خلال تكريس مفهومها الضيق داخل المجتمع. وأصبح بالإمكان تقسيم المجتمع العراقي إلى أصناف أربع، هي⁽⁴⁰⁾:

(1) مواطنون من الدرجة الأولى: لهم حقوق بل وأمتيازات فاحشة مقابل واجبات قليلة أو معدومة وأولئك هم المسؤولون الكبار في الدولة.

(2) مواطنون: يؤدّون واجباتهم على أكمل وجه مقابل أدنى مستوى من الحقوق وهم الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

(3) مواطنون: لهم حقوق ويؤدّون واجباتهم على أكمل وجه، أي إنّ هناك نوع من التوازن النسبي بين الحقوق والواجبات.

(4) مواطنون: ليس لهم حقوق ولا يقومون بأية واجبات وهم العاطلون الذين لا يحصلون على عمل ولا يتوفّر لهم سكن وحياتهم مهتدة وكرامتهم ممتهنة.

هـ - الاقتصاد الريعي (أحادي الجانب): إنّ الاقتصاد الأحادي الجانب (النفط) الذي يغذي الدولة بالإستغناء عن المجتمع (الشعب)، يشكّل محنة الدولة الريعية، ففلسفة العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلدان التي تموّل خزينتها من قبل دافعي الضرائب تقوم على أساس توزيع للحقوق والواجبات، وبالتالي تضطر الدولة أن تكون أسيرة علاقة مصدرها مصلحة المواطن وكلمته العليا، أما في البلدان الريعية فإنّ العلاقة تنقلب جذرياً مع شعور الدولة بأنها ليست بحاجة للمجتمع عبر هيمنتها على عوائد النفط مع اعتماد المجتمع شبه الكلي على الدولة لتمويل خدماته ونشاطه الاقتصادي⁽⁴¹⁾. كما قادت معادلة العلاقة بين الدولة والمجتمع الاقتصاد العراقي إلى تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي ولدت آثار اقتصادية وسياسية جمّة⁽⁴²⁾، بسبب ضعف الدور الرقابي للمجتمع، وضعف هبة وسيادة القانون نتيجة تغييب فاعلية الأجهزة الرقابية وعدم الأكرثات بتحقيق المصلحة العامة. فضلاً عن تعرّش عملية التنمية في واقع الاقتصاد العراقي أدّى إلى ازدياد ظاهرة البطالة والفقر، حيث تشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية إن نسبة الفقر ارتفعت إلى 30% خلال عام 2016 بعد أن كانت 22% في آخر مسح أجرته الوزارة عام 2014⁽⁴³⁾.

إذاً لما كان الاقتصاد العراقي قد أتصف بالأحادية (النفط) وما ترتب على ذلك من أختلالات هيكلية، وفي ظل غياب سياسة اقتصادية جادة في الماضي قدماً نحو تفعيل مشروعات التنمية الاقتصادية والنهوض بها، وبالتزامن مع عدم إستطاعة الدولة توفير فرص عمل كافية لركود القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الأسباب الأخرى المتمثلة بتفاقم ظاهرة الفساد، والخلافات السياسية حول تبني السياسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي، فإنّ كل ذلك، قد ألقي بآثاره مشوّهاً الواقع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن مسبباً حالة من عدم الرضا المجتمعي تجاه إداء الحكومة التي تكون شرعيتها محفوفة بالخطر. مما يفضي بالمواطن إلى قلة شعوره بالمواطنة، وبالتالي يمكن توظيفه وإستثماره من قبل بعض زعامات المجموعات الإثنية، الأمر الذي ينتج عنه سمو هويته الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية.

لذا يمكن القول، بأن إشكالية المواطنة بعد التغيير السياسي عام 2003 كانت بفعل مجموعة مسببات - بعضها يعود إلى النظام السياسي السابق وبعضها إلى التغيير السياسي صعوداً إلى الوقت الحاضر - (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) تحكّمت بها أطراف خارجية منها وداخلية وأثرت عليها بما يخدم تحقيق مآربها الخاصة، فكانت عملية بناء المواطنة متعثرة في مختلف مراحل بناءها، الأمر الذي أصاب روح المواطنة ومحتواها وجعلها مرتهنة بأطر ضيقة تهدّد التماسك المؤسسي للدولة وتضعف الشعور بالإنتماء إلى الوطن، وبالنتيجة أصبح مبدأ المواطنة تحت المحك.

المطلب الثالث: سبل تفعيل ثقافة المواطنة في العراق:

يمكن للحكومة العراقية سواء الحالية أو الحكومة الجديدة التي ستتشكل بعد الانتخابات المقبلة – إذا ما أرادت أن تعزز من ثقافة المواطنة في الدولة – تبني خطة عمل تتضمن عدّة إجراءات على المستويات كافة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. لعلّها تكون نقطة الشروع في البداية الصحيحة لبناء المواطنة على أسس موضوعية. وأبرز جوانب هذه الخطة، هي:

1- الجوانب السياسية والدستورية

أ. طرح برنامج سياسي وطني جديد (مقترح): يعد من الأهمية طرح برنامج سياسي وطني يعمل على دعم مسيرة التحوّل الديمقراطي للحفاظ على بعض المكتسبات السياسية المتحققة من جانب، ولتلافي الاحتقانات السياسية التي أنابت العمل السياسي في العراق من جانب آخر، لاسيما وإن الاعتماد على مبدأ التوافقات السياسية ومن ثمّ الشراكة من أجل توزيع المسؤوليات لإرضاء جميع الأطراف السياسية قد ألحق ضرراً جسيماً بالتجربة السياسية (الفتية) الديمقراطية.

ومن أهم سمات هذا البرنامج الوطني العراقي الجديد – إذا ما أرادت القوى السياسية أن تتبناه – هو التخلي عن (المحاصصة السياسية) أو الإنتماء الضيق للمكون الاجتماعي في تشكيل السلطة السياسية، سيما وإنّ العملية السياسية الحقيقية هي منافسة سلمية بين برامج سياسية عديدة تتقبل الآخر عبر الحوار مع قبول الاختلاف والخلاف في وجهات النظر من أجل أنسجام الإرادات السياسية المتباينة⁽⁴⁴⁾. وتوظيف انتصار الدولة العراقية الأخير على التنظيم الإرهابي الذي يُعرف بـ (داعش) من أجل غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الأطراف والمكونات (الاجتماعية والسياسية) والتشجيع على التقارب في العلاقات وإعادة بناء الثقة عبر التواصل والتمتع بروح التسامح والعفو.

كما إنّ، إنّ الخيار الديمقراطي يعد أحد الأركان الأساسية للبرنامج الوطني (المقترح)، باعتباره يسعى إلى تشجيع ودعم التعددية السياسية والمجتمعية بغية تعزيز الوحدة الوطنية العراقية والأنطلاق من ثوابت وطنية لتمكّن الحكومة من التقريب بين مختلف الكيانات السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي لتعزيز هوية المواطنة ضمن عملية سياسية ديمقراطية تحترم حقوق وحريات جميع المكونات الاجتماعية⁽⁴⁵⁾. الأمر الذي سيقود إلى إعلاء مبدأ المواطنة (الإنتماء للوطن والولاء له) لدمج شرائح ومكونات المجتمع كافة ضمن الهوية الوطنية الأساسية من دون استبعاد أي طرف أو فئة أو مكوّن، في ظل تمكين مؤسسات الدولة من رسم أهدافها في إطار المصلحة الوطنية والمواطنة لإرساء معايير ديمقراطية⁽⁴⁶⁾، يمكن توظيفها كأحد الروافد المهمة والمُعذية لبناء دولة المواطنة.

إذن يمكن القول، بأن القوى السياسية إذا ما أدارت البلاد خلال المرحلة القادمة بأسلوب لا يعترف بالتعددية المجتمعية الموجودة فعلاً ولا يراعي متطلباتها الموضوعية فعندئذ سيكون الفشل متحققاً في بناء روح المواطنة، لاسيما وإنّ هناك تلكؤ في بناء هوية وطنية جامعة قادرة على إستيعاب واحتواء المكونات المجتمعية العراقية بسبب غلبة (الإنتماءات الضيقة) على العملية السياسية، وهذا ما يمكن تلمّسه في حدة الخلافات بين (الفرقاء) السياسيين حول قضايا تعدد مصيرية بالنسبة للدولة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، أختلافاتهم في الوقت الحالي حول إقرار الموازنة المالية لعام (2018). لذا يُفترض على القوى السياسية التي ستتصدّر العملية السياسية بعد الانتخابات المقبلة، أن تعي أهمية وخطورة المنزلق الذي يتجه إليه العراق بسبب إخفاقات الحكومات السابقة، وتسعى جاهدة على طرح برنامج وطني يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطائفة وإعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك للجميع، لكي تُثبت (أي القوى السياسية) صدق نياتها ورغبتها في إعادة بناء الوطن على أسس وقيم دولة المواطنة.

ب- إعادة تفعيل المصالحة الوطنية (المُعطلة): المصالحة الوطنية هي عملية للتوافق الوطني بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة وعلى وفق مجموعة إجراءات⁽⁴⁷⁾. وأن الحوار والمصالحة وسيلة مهمة كي نفهم بعضنا بعضاً، والحوار أولى الخطوط الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية، فلا مصالحة وطنية دون حوار حقيقي، وبه تتكرس قيم التواصل والتفاهم⁽⁴⁸⁾. فالحوار الناجح يمكن أن يكون مدخلاً لموضوعين مهمين يُعاد من خلالهما بناء المؤسسات الدولة، وهما⁽⁴⁹⁾:

- (1) التماسك السياسي: يعني حالة الترابط القائمة في مجتمع سياسي (دولة، إقليم) أو (اتحاد فيدرالي)، كما تظهر درجة عالية من التفاعل السياسي المتبادل بين أعضاء المجتمع أفراداً وجماعات وهو تفاعل يستند إلى القبول وليس الرفض.
- (2) الحوار الناجح الذي يعزز الوحدة الوطنية: يعني قيام رابطة قوية بين مواطني الدولة تقوم على عناصر واضحة يؤمن الجميع بها ويستعدون للتضحية من أجلها.

وعند محاولة إسقاط هذه الفرضية على الواقع العراقي، نجد بأن وضع العراق اليوم أشد ما يكون بحاجة لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر وتستقيم فيه الأمور من دون تلك المصالحة على شرط إن تكون مصالحة حقيقية لا مصالحة شعارات براقية (ينادون بها الساسة لفظياً ويُعطّلونها عملياً)، وإن ما جرى خلال السنوات الأخيرة وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها التنظيم الإرهابي (داعش)، يتطلب وبشدة رص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية. وهنا يكون على القوى السياسية ضرورة تفعيل دور المصالحة لتوسيع دائرة الحوار الوطني في جميع أنحاء البلاد عبر اعتماد عدة أساليب، منها⁽⁵⁰⁾:

- (1) مواصلة الحوار الدائم مع الفصائل كافة حتى مع من حملت السلاح.
 - (2) إشعار الجميع بأهميتهم لبناء العراق الجديد من خلال طلب تصوراتهم لمشكلة معينة أو قضية محددة.
 - (3) الابتعاد عن اللهجة الطائفية والعنصرية في الخطاب الإعلامي وبهذا تكون المصالحة الوطنية هي وضع الميثاق أو العقد الاجتماعي أو الوطني من حيث الالتزام بالدستور العراقي الذي يحظر كل كيان سياسي يتبنى العنصرية والتطهير الطائفي.
- وإذا كان هناك طرف يستفيد من نتائج هذه المصالحة يكون هو الشعب العراقي برمته، حيث يسعى القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات وتنازلات متبادلة، ويتم ترحيل أغلب القضايا المستعصية إلى شعار آخر.

إذن يمكن القول، بأن إعادة تفعيل المصالحة الوطنية (المُعطلة) بين القوى السياسية ليست بالعملية الشاقة، وبغض النظر عن المشاكل والصعوبات، فإن المسألة بحاجة إلى إعادة نظر بترتيب الأولويات لصالح الوطن، وأمر كهذا لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الحوار الوطني الجاد بين مختلف المكونات الأساسية من أجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكت خلال المدة الزمنية المنصرمة. فالمصالحة الحقيقية يجب أن تكون نابعة من الولاء الوطني دون أن يعني ذلك أن يمحى المرء ولاءه الديني أو القومي أو المناطقي، بالنتيجة فإن كلاهما (أي المصالحة الوطنية والولاء الوطني) يصبحان خياراً نهائياً وتتعزز روح المواطنة عندما يشعر أبناء الوطن الواحد إنهم جميعاً متساوون ومن الدرجة الأولى، وإن لا تمييز بينهم بسبب إنتماءاتهم الدينية أو القومية أو الثقافية.

ج- قدرة الأحزاب السياسية ترجمة الواقع التعددي للمجتمع العراقي: تعد إحدى مقومات عملية بناء دولة المواطنة في العراق، انبثاق الأحزاب السياسية من الواقع التعددي للمجتمع العراقي، وتبنيها قاعدة الانتماء الافقي (الانتماء على أساس الولاء الوطني) بدلاً من قاعدة الانتماء العمودي (الانتماء على أساس الطائفة والقومية والاثنية)، حتى تصبح كل المكونات الاجتماعية حاضرة في بنية الأحزاب لتحقيق التعددية والمشاركة السياسية الفعالة واحترام التداول السلمي للسلطة⁽⁵¹⁾. وتتطلب هذه التعددية السياسية والاجتماعية وجود أحزاب تعترف بوجود الآخرين وقبول الحوار معهم واحترام ارائهم وحقوقهم في الدفاع عن مصالحهم ومطالبهم المشروعة بطرق سلمية، لإيجاد درجة مقبولة من التفاهم والانسجام الاجتماعي وبناء الاجماع الوطني والابتعاد عن أساليب العنف والاقصاء في التعامل بين القوى السياسية والاجتماعية⁽⁵²⁾، مما يشكل ركيزة اساسية للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه إرساء المواطنة العراقية.

ولكي تسهم الأحزاب السياسية العراقية بدور ايجابي في بناء الوطن، والإرتقاء بواقعها إلى المستوى الذي يؤهلها لهذا الدور، وإيمانها بالمواطنة بوصفها قيمة عليا والعمل على نشرها كثقافة - باعتبارها مدخلاً مهماً للوحدة الوطنية والاندماج الوطني - من منطلق إن المواطنة تمنح الفرد حقوقاً سياسية تقوم على المساواة والعدل والحرية مقابل تحمله لمسؤوليته السياسية والاجتماعية. فإن عليها (أي الأحزاب السياسية) تجاوز التشنّجات التي أعترت نسق التعددية الحزبية للمرحلة السابقة من خلال اعتماد قانون الأحزاب السياسية لعام (2015) الذي يقوم على أسس ومعايير سياسية مدنية، ومنها دعوته في المادة الخامسة/ أولاً إلى تأسيس الحزب على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور⁽⁵³⁾، وأشار في نفس المادة (ثانياً) إلى منع تأسيس الحزب على أساس المحاصصة الطائفية أو العنصرية أو العرقية أو القومية^{(54)*}.

بالنتيجة يمكن القول، متى ما نجحت الأحزاب في تبنيها مبادئ وأهداف قانون الأحزاب السياسية، وتنقيف الجماهير باتجاه الإيمان بثقافة التعددية والقبول بالآخر من خلال الاعتراف بوجود التنوع، والحفاظ على بقاء الاختلاف ضمن حدوده الطبيعية دون أن يتحوّل إلى خلاف، فإن فرص إمكانات بناء دولة المواطنة ستزداد وتتعرّز أكثر.

د- إعادة النظر بالدستور وإجراء تعديلات عليه: إذا ما أفترضنا بأن دستور الدولة يجسّد مبدأ المواطنة من خلال إقراره الحقوق والحريات، وتحديد الواجبات والمسؤوليات للأفراد، والمجتمع، ومؤسسات الدولة، لحماية هذه المواطنة ومتطلباتها دون أن يقتصر الأمر على مجرد النص عليها بقاعدة قانونية، وإنما تفعيلها في الممارسة العملية. فإن عملية تعديل الدستور تعد بوصفها المفتاح الرئيس لمغاليق المستقبل السليم للعملية السياسية في العراق الجديد، إلا أن سلامة المستقبل هنا تحتاج إلى أجواء سليمة ونظيفة ونقيّة للبيئة المجتمعية العراقية الحاضنة للعملية السياسية عموماً، وتحتاج أيضاً إلى ذات الأجواء للعملية الدستورية خاصة في ظل زكام الأزمات المتراكمة في البلد⁽⁵⁵⁾. من هنا تأتي أهمية العمل على إعادة النظر بالدستور وأجراء تعديلات عليه، وخاصة في المواد المختلف عليها وتلك التي تمثل خللاً في العلاقة بين الإقليم والمركز والمحافظات، وتلك التي تؤدي إلى أضعاف لحمة النسيج الاجتماعي، أو ما يحمله الدستور بين طبائعه من مواد غامضة وقابلة للأجتهاد، أضرت باستقرار الوضع العام.

فقد جاء دستور العراق الدائم والنافذ لعام 2005 تعبيراً عن إرادة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة، وأفتقرت نسبياً لجنة صياغته إلى الاختصاص والخبرة القانونية، حيث عبّرت صياغة النصوص الدستورية عن مطالب سياسية أكثر من تعبيرها عن الحاجة إلى مواد دستورية قانونية⁽⁵⁶⁾. بدليل أنّ ما يلاحظ عليه لغته المبهمة غير الواضحة والبعيدة عن اللغة التي

تُكتب بها الدساتير والتي تتسم بالدقة والوضوح وعدم التعقيد، مما عكس اختلالات كبيرة لأن هذه المواد الدستورية تكون عرضة للمساومة في مثل هذه الحالة⁽⁵⁷⁾.

وبما إن تغليب الإرادة الوطنية وتقديم مصلحة الوطن يعزز الوحدة الوطنية، سنحتاج هنا إلى أفكار لرسم خارطة الطريق للانتقال بالعراق من واقع مجتمع سياسي (متنوع غير متجانس) إلى واقع مجتمع سياسي (متنوع متجانس)، وإن المفتاح المناسب يتمثل بأعتقادنا أساساً بالدستور الذي يدعم السلم الأهلي ويُنمي روح المواطنة عبر تركيزه على الأسس الوطنية التي تعزز الانسجام والتوافق بين جميع أطراف المجتمع العراقي من خلال تعديل بعض المواد وال فقرات موضع الخلاف التي بموجبها تُبنى عملية سياسية سليمة تنعكس على مجمل الحياة المختلفة⁽⁵⁸⁾. ومن جملة المواد الدستورية التي بحاجة إلى إجراء تعديل عليها لتأسيس قاعدة قانونية يمكن الانطلاق منها لبناء دولة المواطنة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر⁽⁵⁹⁾: المادة (9) في الفقرة الأولى/أ تعد ضد مبدأ المواطنة حيث نصّت على: (تتكوّن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي ...) والصحيح المُقترح أن ترفع كلمة (مكونات) لتكون بدلها كلمة (أبناء) او (مواطني) الشعب العراقي، لأن (المكونات) قد تفسّر تفسيراً يجعل من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تشكيلات لقوميات وطوائف وعشائر بحجة إنها مكونات. وفي نفس الفقرة الأولى/ب نصّت على: (يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج القوات المسلحة) والصحيح المُقترح أن يحظر تكوين ميليشيات عسكرية داخل وخارج إطار القوات المسلحة⁽⁶⁰⁾. وكذلك الحال بالنسبة للمادة (43/ثانياً) التي نصّت على: ((تحرس الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها... بما يساهم في تطوير المجتمع...)). متغافلاً المُشرّع العراقي إنّ القيم القبلية التقليدية والأعراف العشائرية هي الكابح الرئيسي لنمو (المواطنة) المجتمع وتطوره.

هـ - الدور المطلوب للمؤسسة العسكرية العراقية: من الحقائق المسلّم بها إنّ المؤسسة العسكرية تعد من المؤسسات السيادية، والتي تتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي أو السلطة السياسية الحاكمة. ومن المهام التي تقوم بها المؤسسة العسكرية - إضافة إلى مهمتها في الدفاع عن الدولة ضدّ أية تهديدات تستهدف وجودها وسيادتها - إعداد وتنشئة الأفراد وبناء شخصيتهم وترسيخ عقلية المواطنة في تفكيرهم وسلوكهم، فتكون بيئة للاندماج الاجتماعي وتوحيد مكونات المجتمع وتجميع افرادهم وتوجيههم نحو إداء مسؤوليات مشتركة، وهي المكان الذي تُعاد فيه عملية إعداد الفرد ليكون مواطناً منضبطاً ومنظماً⁽⁶⁰⁾.

وتشكل بيئة المؤسسة العسكرية المكان الملائم لتنشئة الأفراد أثناء تأدية الخدمة الالزامية التي تفرض على كل المواطنين، وهي البديل للتعامل مع القصور الثقافي للأسرة والمجتمع في إعداد الفرد على أساس الانتماء الوطني وإزالة الحواجز بين المكونات الاجتماعية في المجتمعات ذات النسيج التعددي، من خلال توحيد الافراد على هدف يجمعهم وهو حماية الوطن، وتحقيق المؤسسة العسكرية من خلال هذا الدور، تجاوز ضعف المجتمع وهشاشته وعدم تماسكه بسبب سيادة الولاءات العرقية والدينية والطائفية والاثنية على الولاء للوطن، ويكتسب الفرد خلال وجوده في هذه المؤسسة ثقافة المجتمع الوطني الشامل بضوء الافكار والمبادئ التي تضعها الدولة ونظامها السياسي في إطار من العمل المؤسسي المبني على الانضباط والالتزام الذي تتميز به المؤسسة العسكرية⁽⁶¹⁾.

من هنا يمكن القول، بأن على الحكومة العراقية إذا ما أرادت النهوض بالمؤسسة العسكرية وجعلها إحدى الوسائل - إضافة إلى مهامها الدفاعية - لتحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع المختلفة للوصول إلى درجة مقبولة من التجانس، فهي بحاجة إلى إعادة العمل بنظام الخدمة الإلزامية للأفراد، وتفعيل المادة (9/ ثانياً)، التي أكد عليها دستور جمهورية العراق الدائم والنافذ لسنة 2005 والمتعلقة بتنظيم خدمة العلم. من أجل تهيئة أفراد مدربين ومنظمين لرفد الدولة بالقدرات اللازمة لمواجهة الأزمات التي تمر بها كمحاربة الإرهاب مثلاً، حيث يشكّلون في هذه الحالة البديل الأمثل للدولة بدلاً من اللجوء إلى إستنفار جماعات غير مدربة ومؤهلة، وغير منضبطة أحياناً وترتبط بجهات وأحزاب مختلفة، مما يقع السلاح خارج سيطرة الدولة، فيتعارض ذلك مع هدف بناء المواطن والمجتمع وضمان أمنه واستقراره.

2- الجوانب الاجتماعية والثقافية

أ- ترصين بناء الثقافة الديمقراطية الوطنية: أنّ الديمقراطية على جاذبيتها ليست عصا سحرية، فلا يعني مجرد الإعلان عن تبنيها أن تنتفي كل مشاكل أبناء المجتمع وتحقق كل مطالبهم وطموحاتهم، وبالتالي فهي ليست سوى وسيلة لبلوغ تلك الغايات بوسائل عقلانية، على ذلك فالديمقراطية هي عملية بناء وممارسة قبل كل شيء، و يتطلب نجاحها توافر مقومات وأسس أهمها: الوعي الثقافي، والمستوى المعاشي الجيد للمواطنين، والأهم توفر بيئة آمنة ومستقرة. فهي تعني (أي الثقافة الديمقراطية) ممارسة الحقوق والحريات من منطلق الشعور بالمسؤولية والالتزام بالقواعد الدستورية والقانونية، واحترام النظام العام ومراعاة الآداب والقيم والأخلاق السائدة في المجتمع، مع ضرورة مراعاة حقوق وحريات الآخرين من منطلق القناعة بأن حرية كل فرد ينبغي أن تنتهي، عندما تبدأ حريات الآخرين، لذلك ينبغي التأكيد على أن لدرجة وعي المواطنين وتحليلهم بهذه الثقافة الديمقراطية الوطنية أهمية كبيرة في ترصين وحدة المجتمع واحترام التنوع من جانب⁽⁶²⁾، وتوسيع دائرة حقوقهم وحرياتهم التي هي من أهم أسس بناء المواطنة، من جانب آخر.

بالنتيجة فإن تبني ونشر ثقافة ديمقراطية حقيقية تبني آليات الحوار، بوصفها ضرورة إنسانية ومنهج عمل، يؤسس لسلوك اجتماعي وسياسي قويم ومتوازن، إذ تعمل هذه الثقافة على تشجيع روح المشاركة الجماعية التي تخلق روح المواطنة بين أبناء الوطن كافة، وتجاوز حالة الولاءات المحلية نحو الوطنية.

ب- ترميم الهوية الوطنية العراقية: أنّ إنقياد المجتمع العراقي أحياناً نحو اعتماد هويات متعددة وتغليبها على الهوية الوطنية، يظل مصدراً محتملاً لحدوث الصراعات بين أفراد المجتمع، ومن دون الذهاب إلى المشترك الأعلى (الولاء للوطن) لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع أو ذوبانها. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتعناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية قادرة على صياغة مشتركات عامة تعزز صلة الانتماء بين المواطن ودولته، على أساس قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، وأن تعمل جاهدة على تحقيق الولاء للجميع، و يمكن أن تؤدي الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، عبر أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني⁽⁶³⁾. ومن خلال تبنيها استراتيجية الاستيعاب، التي تهدف إلى احتواء الاختلافات داخل الدولة عبر السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الأثنية الموجودة في إطار الهوية العامة، و إن اعتماد هذه الاستراتيجية القائمة على الاستيعاب للأثنيات المتعددة يعود على البلاد بدرجة عالية من النفعيّة والتفتح، فهي تستهدف في جوهرها رضا الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية وطنية جديدة⁽⁶⁴⁾. وهنا نوجه دعوة إلى مؤسسات الدولة كافة بكل أجهزتها، ضرورة إن تكون مناصب الدولة وأمّيازاتها مفتوحة لكل الكفاءات والطاقات الوطنية،

بصرف النظر عن أصولهم الدينية والمذهبية أو القومية. فهي دولة الجميع، ولا بد من أن تكون أمتيازاتها ومكاسبها أيضاً للجميع.

ج- دور مؤسسات التربية والتعليم العالي في تنمية قيم المواطنة: تشكل عملية التنشئة والتربية أحد الأسس الحيوية للنظم التربوية والتعليمية في دول العالم المتقدم لدورها المحوري في إعداد مواطن واعي ومسؤول ويتمتع باستقلالية في التفكير والسلوك وله القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية-السياسية. لذا يكتسب التعليم العالي ومؤسساته أهمية بالغة في التنشئة الاجتماعية-السياسية من خلال توفيره للبيئة التي تجمع شباباً قادمين للدراسة يحملون معهم خصائصهم النفسية والسلوكية وانتماءاتهم الفرعية الاجتماعية والطبقية والمناطقية وتوجهاتهم الفكرية، فيجدون أنفسهم في محيط اجتماعي متعدد الانتماءات والثقافات ويقوم نمط الحياة والدراسة في هذا المحيط على العمل المشترك والتشاور والتعاون والتفاهم، وتهيئ الأنشطة الاجتماعية للطلاب الآلية والسبيل لإستيعاب إنتماءاتهم وتوجهاتهم المختلفة، وتمثل هذه الأنشطة المدخل لتعزيز وغرس روح المواطنة والمشاركة وكسر حاجز العزلة الثقافية والاجتماعية بين الأفراد المنتمين الى جماعات اجتماعية مختلفة⁽⁶⁵⁾.

ومن هنا يأتي التوافق بين أهداف التعليم العالي في الدراسة والبحث ونقل الثقافة المشتركة وبين قيم المواطنة والديمقراطية في الانفتاح والمشاركة وإحترام الآخر والمساواة والعدل، وهذه القيم الأخيرة تتطلب رسوخها وتطورها وجود مواطنين لهم القدرة على المشاركة في الحوار والمناقشات، والتأمل والتفكير والتعامل مع الوقائع والأحداث برؤية تستند على المعرفة والتحليل وإعادة التركيب المنطقي، وتقوم مؤسسات التعليم العالي بهذا الدور من خلال إعدادها للشباب وتأهيلهم ليصبحوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية⁽⁶⁶⁾. إذن تعد الجامعات والمؤسسات التربوية والتعليمية مراكز للتفاعل بين التوجهات والقيم والأفكار والتصورات، وبيئة خصبة لتنمية الترابط بين مكونات المجتمع وتلاحمها، وعامل مهم في ترسيخ مبدأ المواطنة، من خلال تقوية شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة التي تضم أطرافاً متعددة من المجتمع، مما يساعد على بناء شخصيته وثقافته ليكون مواطناً فاعلاً في المجتمع.

وعلى الرغم من أن حديثنا أقتصر على مؤسسة التعليم العالي دون غيرها من المؤسسات التربوية، إلا إن الأهتمام الجدي والفعلي بمسألة التنشئة الاجتماعية والسياسية في العراق تتطلب ضرورة البدء من دور الأسرة مروراً بالمدرسة صعوداً إلى الجامعة، من أجل تلقين وتقوية الفرد العراقي قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية تعبر عن إلتزامه وأعتزازه بقيم المواطنة والتمسك بها.

د- توظيف خطاب المؤسسة الدينية في ترسيخ مبدأ المواطنة: تؤدي المؤسسة الدينية دوراً هاماً في ترسيخ روح المواطنة، وذلك بفعل دور رجال الدين الفاعل في المجتمع العراقي ومن خلال الخطاب الديني الذي يتوجهون به إلى شرائح واسعة من المجتمع، عن طريق منابر صلاة الجمعة وتجمعات الوعظ والأرشاد الديني، وذلك بغية الارتقاء بالإنسان عبر التمسك بالقيم الفضيلة، كالأخلاق الحسنة والصدق والأمانة والحرص والشعور بالمسؤولية والتسامح والتعايش والتعاون... الخ، وكل ذلك يرسخ حب الوطن في نفوس أبنائه⁽⁶⁷⁾.

ويمكن توظيف خطاب المؤسسة الدينية في بناء دولة المواطنة، خاصة إذا ما علمنا إن ساسة السلطة يكونون أحياناً مجبرين على أحترام ما تطرحه هذه المؤسسة من أفكار، توافقاً مع توجهات المجتمع العراقي الذي يمنح ثقته بما تطرحه

دائماً، والخشية من أن تقف ضد سياستهم في السلطة، لذلك فإنهم يحاولون إظهار التزامهم بما تطرحه المؤسسة الدينية فيصّحّون ما يمكن تصحيحه أحياناً وإن كان في نطاق التصريح ويلوذون بالصمت أحياناً أخرى. من هنا يمكن أن توفر المؤسسة الدينية مناخاً سياسياً تُمارس فيه دوراً اجتماعياً تريبوياً باتجاه تعميق المواطنة والأخاء والوحدة الوطنية، لا أن تنصرف إلى ممارسات يمكن أن تعمق الاختلاف وتسهم في زيادة تمزيق النسيج الاجتماعي، مما يُضعف النتيجة من الشعور بالانتماء إلى الوطن⁽⁶⁸⁾.

هـ - إنعاش دور الطبقة الوسطى لرفد روح المواطنة: تعد الطبقة الوسطى طبقة مهمة جداً في كل المجتمعات، لاسيما المتنوعة منها، لأنها تؤمن بقيم المشاركة والديمقراطية، وهي المسؤولة عن نشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر واحترام الثقافات المتنوعة، وأبتكار الحلول الوسطية للآزمات المجتمعية، وذلك بحكم حصولها على تعليم جيد، ومعيشة كافية، فالتعليم يوسع مدارك الإنسان ويُعينه على فهم الحاجة إلى قواعد التسامح والأبتعاد عن التطرف، ووضعها المادي المُريح يدفعها للاهتمام بالتعليم والثقافة التي تزيد من قدرتها على تعددية الاختيارات، بمعنى تمتّعها بالحرية والفردية والاستقلالية⁽⁶⁹⁾ - وهي من أهم اسس بناء المواطنة - يمكنها من تنظيم جمعيات وحركات سياسية مستقلة عن الحكومة، من أجل بناء وتطوير المجتمع وإقامة علاقات تركز على الثقة المتبادلة بين مكوناته. هذا من ناحية علاقتها بالمجتمع، اما من ناحية علاقتها بالحكومة فهي تساعد على تطبيق الأنظمة وتشارك في صنع القرار من خلال تعبيرها عن الأفكار والآراء الجديدة كونها تتمتع بمستوى ثقافي عالٍ، مما يمد صانعي القرار بالمعلومات الصحيحة، وبالتالي تمكّن الحكومة من إصدار قرارات صائبة⁽⁷⁰⁾ 0 فالتبقة الوسطى عندما تولّد جسوراً من الروابط لأنماط جديدة من العلاقات وتكون قائمة على أساس تفعيل الثقافة الوطنية وتعزيز الاندماج الاجتماعي الذي يقدّم الولاء للوطن والدولة على الولاء آت الفرعية ويرسّخ قيم العقلانية والحوار، فأّن بإمكانها (أي الطبقة الوسطى) تهيأت الشروط الموضوعية الملائمة والمناخ الاجتماعي والسياسي المناسب لبناء دولة المواطنة من خلال تمتين أواصر النسيج الاجتماعي. وإذا ما أُريد إنعاش دور الطبقة الوسطى في العراق لتكون أحد الروافد الداعمة لتنمية روح المواطنة، فلا بدّ من القوى السياسية المُتصدرة لإدارة العملية السياسية أن تنهض بالواقع العراقي، فكلما استطاعت هذه القوى السياسية أن تحقّق أنجازات على المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، كلما تعرّز دورها أكثر، والعكس صحيح.

و- إمكانية تفعيل دور وسائل الإعلام وتوظيفها في دعم قيم المواطنة: من خلال تعزيزها للصلات والروابط بين أبناء المجتمع الواحد من جانب وبينهم وبين النظام السياسي من جانب آخر، وتعميقها الشعور بالانتماء للوطن، وتأكيدا على قيم التعايش والتسامح ونبد العنف، وترويجها لثقافة المصالحة الوطنية بدل ثقافة الاحتراب التي تروّج لها الجماعات المتطرفة، وقيامها بدور إيجابي في التوعية باتجاه مناداتها بمبدأ الوحدة لا الفرقة عبر البرامج الهادفة التي يرسّخ حب الوطن وتعمّق المواطنة⁽⁷¹⁾. في حين نجد بأن الاعلام العراقي اليوم يعيش بمختلف أشكاله مرئياً كان أم مسموعاً أو مقروءاً حالة مرتبكة، فالمؤسسات الاعلامية أغلبها اليوم لا تمتلك الاستقلالية الكاملة والقدرة الكافية على التعاطي مع تطوّرات ومتغيّرات المشهد الاجتماعي والسياسي العراقي بواقعية وحيادية، مما ينعكس ذلك سلباً على تهديد الوحدة الوطنية للدولة.

ولكي تُسهم وسائل الإعلام في دعم المواطنة، لا بدّ من تنقية المنابر الإعلامية من التصريحات التي تهدف إلى الكراهية والتمييز الديني أو العرقي أو القومي، ولا يمكننا أن نهني هذه الأزمة من واقعنا إلا بإنهاء المصادر الإعلامية التي تغذيها

وتمدّها بالأسباب والمبررات، من خلال مراجعة الساسة لخطاباتهم وتصريحاتهم وجعلها قدر الإمكان تتسق مع المصلحة الوطنية العليا لا أن تكون خاضعة لإعتبارات أيديولوجية أو جهوية معينة، وهي خطوة ضرورية بتقديرنا، حتى تتعزّز ثقة الجماهير بنخبهم الحاكمة أولاً، ومن ثمّ الألتفاف حولها والعمل سوية على بناء المواطنة العراقية.

3- الجوانب الاقتصادية

أنّ من البديهي إدراك إنّ المواطنة المتكاملة لا تعني التمتع بالحرية والأستقلال والمساواة والمشاركة في العملية السياسية (حقوق سياسية) فقط، وإنما بالوقت نفسه لابدّ من التمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الأحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والولاء للوطن، عن طريق إشعاره بالإنصاف، وهذا بحد ذاته يتطلّب التعامل السليم مع ثروات البلد الوطنية (المادية وغير المادية). من هنا يقع على عاتق الحكومة العراقية سواء الحالية أو الحكومة الجديدة التي ستخرج من رحم الانتخابات المقبلة - إذا ما أرادت تعزيز بناء المواطنة الحقيقية - تبني عدّة سياسات (توجّهات) من شأنها تهيات أرضية صلبة لبناء دولة المواطنة، ومنها:

أ- العمل على تجاوز نموذج الدولة الريعية الذي أضعف المواطنة: هناك حاجة لنقض الفكرة التقليدية القائلة بأنّ النفط ملك للدولة، وطرح فكرة أنّ النفط ملك للمجتمع بمجموع أفراده، ومثل هذه الفكرة لاتتجسد عملياً من خلال الشعارات، بل عبر تنفيذ مشاريع وبرامج هدفها خلق شراكة مادية حقيقية للأفراد، بغض النظر عن إنتماؤهم وميولهم وأعراقهم وطوائفهم، وتأسيس مشاريع منتجة زراعية أو صناعية هدفها خلق عوائد بديلة تتحوّل إلى أسهم يمتلكها كل فرد عراقي⁽⁷²⁾. وبهذه الطريقة سوف نخلق توازن في العلاقة بين طرفي معادلة الدولة والمجتمع من خلال ضبط أو تقليل سطوة الدولة تجاه مواطنيها، وتقوية المجتمع ضد هيمنة الدولة، وبالنسبة يمكننا وضع حجر الأساس لبناء وإستيعاب قيم المواطنة.

ب- العمل على إيجاد صيغ مقبولة ومقبولة لحل مشكلة توزيع الثروة بشكل لا يحقّق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يجعل ثروة العراق الوطنية عامل لتوحيد المكونات الاجتماعية كافة لا عامل فرقة وأحتراب فيما بينها. ولكي يتم توزيع الثروة بشكل عادل ومدروس خاصة في الوقت الحاضر وبعد إعلان الحكومة النصر في حربها على الجماعات المتطرّفة (داعش)، لابدّ من الأخذ بالحسبان حجم الخسائر التي تكبدتها المناطق من الخراب والدمار جرّاء هذه الحرب، وإعطائها الأولوية الحكومية في استراتيجية إعادة إعمار المناطق المحرّرة. وبذلك تتولّد قناة لدى المواطن العراقي بأن الدولة مُنصفة في عملية توزيع الثروة أولاً، وتتعرّز ثقته بمستوى تحسين الإداء السياسي الحكومي ثانياً، مما يرسّخ بداخله الإلتناء وحب الوطن، فمتى ما شعر المواطن بأن متطلباته وأحتياجاته الأساسية قد تحقّقت على يد الدولة، فإن ذلك ينمّي لديه شعوراً بالمواطنة، وبخلاف ذلك يبدأ هذا الشعور بالتدنّي.

الخاتمة

تعد المواطنة بشكل عام - تعزيز صلة الإلتناء بين المواطن والدولة من خلال علاقة التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات بينهما - وما يتبعها من خلق ثقافة متجانسة قوة مميّزة للمجتمعات، إذ تساعد على إضفاء حس مجتمعي تكافلي، وتسهّل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد، وتمكّن المجتمع من الإعتماد على ولاء أفراده، وحشد التأييد الشعبي له عند الضرورة، وهذا يعني إنتقال الولاء إلى الدولة بوصفها الجامع المشترك للحقوق والواجبات بين جميع مكونات المجتمع.

أنّ المواطنة العراقية تعرّضت إلى عدّة معوقات حالت دون بنائها بشكل صحيح، بعض هذه المعوقات يعود إلى مرحلة ما قبل التغيير السياسي، والمتمثلة بالسياسات التي أعمدتها الأنظمة السياسية الشمولية المتعاقبة على حكم العراق، وبعضها يعود إلى مرحلة التغيير السياسي عام (2003م) وما رافقها من تحدّيات على مختلف الصّعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، أسهمت مجتمعاً في بلورة أزمة المواطنة العراقية.

أنّ تعزيز ثقافة المواطنة لا يعني إلغاء الثقافات الفرعية أو الانتماءات الثانوية بمختلف صورها القومية أو العرقية أو المذهبية وجعل العلاقة بينهما تقاطعية إلى الحد الذي يبدو فيها أنّ بناء الأول يستدعي بالضرورة إلغاء الثاني أو الابتعاد عنه في أقل تقدير.. والقصد من ذلك هو تمكين ثقافة المواطنة من اكتساب شرعية القبول على المستوى الوطني طالما إنّ هناك شعوراً جمعياً بأن هذه الثقافة تمثّل الجميع وتحمل خصوصيات ثقافتهم الفرعية فيتوجّهون إلى التعلّق بها والدفاع عن قيمها وتبني أحكامها. أنّ وجود مثل هذه العلاقة يجعل من ثقافة المواطنة هوية وعنوان كبير للدولة العراقية في حين تكون الثقافات الفرعية انعكاساً لها وأمتداداً طبيعياً لمفرداتها الجامعة. ولكن تفعيل هذه العلاقة لا يمكن أن يتحقّق لوحده وإنما يحتاج إلى خطة عمل تتضمن عدّة متطلّبات ضرورية إذا ما تبنتها الدولة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، من شأنها تعزيز ثقافة المواطنة وخلق مشتركات وطنية يجتمع الكل في رحابها.

المصادر والهوامش

- (1) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، في: مجموعة باحثين، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 16 – 17.
- (2) بان غانم احمد: التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات أقليمية، العدد (13)، (جامعة الموصل: مركز دراسات اقليمية، 2009)، ص 6.
- (3) عدنان السيد حسين: المواطنة في الوطن العربي، (بيروت: منتدى الفكر العربي، 2000)، ص 4.
- (4) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة، المصدر السابق، ص 16.
- (5) عدنان السيد حسين: المواطنة في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 5 – 6.
- (6) أمل هندي الخزعلي: أشكال المواطنة في الخطاب السياسي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (21)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2005)، ص 102.
- (7) المصدر نفسه: ص 103.
- (8) بان غانم احمد: التأصيل النظري لمفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص 15.
- (9) رياض عزيز هادي: حقوق الإنسان (تطورها.. مضامينها.. حمايتها)، (بغداد: العاتك، 2009)، ص 27 – 28.
- (10) ياسين محمد العيثاوي: المواطنة في ظل العولمة، مجلة قضايا سياسية، العدد 35-36، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2014)، ص 251 – 252.
- (11) كذلك ينظر: رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص 20 وما بعدها.
- (12) أبن منظور: لسان العرب، ط1، ج1، (بيروت: دار صادر للطبع، 2000)، ص 239.
- (13) ياسين محمد العيثاوي: المواطنة في ظل العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 246 – 247.
- (14) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص 30.
- (15) بان غانم احمد: التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص 4.
- (16) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة، المصدر السابق، ص 31.
- (17) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج6، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 373 – 374.
- (18) رياض عزيز هادي: حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 91 – 93.

- (18) للمزيد عن هذا الموضوع ينظر: علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص 30 و 36 وما بعدها. كذلك ينظر: ياسين محمد العيثاوي، المواطنة في ظل العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 249 – 250.
- (19) عدنان السيد حسين: المواطنة في الوطن العربي مصدر سبق ذكره، ص 15.
- (20) ياسين محمد العيثاوي: المواطنة في ظل العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 247.
- (21) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص 37 – 38.
- (22) منى حمدي حكمت: مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (52)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2016)، ص 339.
- (23) حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله: التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 59.
- (24) ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن: أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية، العدد (26-27)، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص 8.
- (25) عبدالعظيم جبر حافظ: إشكاليات سياسية ودستورية في العراق ما بعد التغيير السياسي، ط 1، (بغداد: 2015)، ص 198.
- (26) ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن: أزمة المواطنة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 9.
- (27) عبدالعظيم جبر حافظ: إشكاليات سياسية ودستورية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 202.
- (28) عبد علي كاظم المعموري: إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في: مجموعة باحثين: المواطنة والهوية الوطنية أحتلال ومسارات تحكّم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بيروت: دار بيسان، 2011)، ص 55.
- (29) نقلاً عن: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 85.
- (30) عبد علي كاظم المعموري: إشكالية المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- (31) عزيز جبر شيال: عوامل التفتت واللامواطنة، المصدر نفسه، ص 86-87.
- (32) حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله: التحولات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 39.
- (33) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية (العراق انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد (45 - 46)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2016)، ص 133.
- (34) المصدر نفسه، ص 137.
- (35) عبد علي كاظم المعموري: إشكالية المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 55.
- (36) حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد: التحولات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 58-59.
- (37) عبد علي كاظم المعموري: إشكالية المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 50.
- (38) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية...، مصدر سبق ذكره، ص 134-135.
- (39) أبتسام محمد عبد: دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما بعد الأحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 148.
- (40) ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن: أزمة المواطنة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- (41) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية...، مصدر سبق ذكره، ص 130-131.
- (42) للاستزادة حول الآثار الاقتصادية والسياسية المتولدة من تقادم ظاهرة الفساد ينظر: ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن، أزمة المواطنة في العراق، المصدر السابق، ص 11 وما بعدها.
- (43) Http:// www.almadapress.com ar news.
- (44) احمد عبدالله ناهي: المشهد الديمقراطي بعد التغيير (جدلية التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2007)، ص 67.
- (45) حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد: التحولات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- (46) احمد عبدالله ناهي: المشهد الديمقراطي بعد التغيير، مصدر سبق ذكره، ص 67.

- (47) منى حمدي حكمت: مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 149.
- (48) ستار جبار الجابري: المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: الشرق الأوسط نموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص 4-5.
- (49) عبير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، (جامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 185.
- (50) ستار جبار الجابري: المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 15-16.
- (51) أبتسام محمد عبد: دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 150.
- (52) عبد العظيم جبر حافظ: إشكاليات سياسية ودستورية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 119-120.
- (53) م 5/أولاً من قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015.
- (54) م 5/ثانياً من قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015.
- (٥) للإطلاع أكثر على تفاصيل قانون الأحزاب السياسية ينظر: غازي فيصل مهدي، شرح قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015، ط 1، (بغداد: مكتبة القانون والقضاء، 2016).
- (55) عامر حسن فياض: تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، العدد (8)، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 7.
- (56) حوار مع الأستاذ الدكتور غازي فيصل مهدي في كلية الحقوق/جامعة النهرين بتاريخ 2017/12/4.
- (57) المصدر نفسه.
- (58) عامر حسن فياض: تعزيز الوحدة الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 6.
- (59) المصدر نفسه، ص 17-18.
- (*) للمزيد من الأطلاع على المواد الدستورية والتي بحاجة إلى التعديل كيما تتعارض مع روح المواطنة، ينظر: نفس المصدر، ص 17 وما بعدها.
- (60) عبير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 185.
- (61) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة (الدواعي والمنطلقات والمضامين)، بغداد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 190 وما بعدها.
- (62) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مصدر سبق ذكره، ص 140-141.
- (63) عبد علي كاظم المعموري: إشكالية المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 66.
- (64) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مصدر سبق ذكره، ص 142.
- (65) سمر زكي الجادر: التعليم العالي والديمقراطية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين (نحو دور فعال للتعليم العالي في إعادة الأعمار والبناء في المرحلة الراهنة)، 11-12 كانون الثاني 2009، ص 1.
- (66) المصدر نفسه، ص 2.
- (67) ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن: أزمة المواطنة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 16.
- (68) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، العنف والسياسة: أحداث سامراء وإنعكاسها على العملية السياسية، بغداد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 55.
- (69) عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق: الواقع... والمستقبل، تقديم: فالح عبد الجبار، (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى، 2011)، ص 178-179.
- (70) المصدر نفسه، ص 179.
- (71) ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن: أزمة المواطنة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 16.
- (72) حميد فاضل حسن: المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مصدر سبق ذكره، ص 143.